

# اختتام الحديث الشريف

ختم الحديث الذي القاه الملمع الشيخ محمد بن القاضي في جامع جودة باشا عام ١٣٤٢

## ❦ باب الحذر من الغضب والفواحش ❦

لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِبِينَ الْغِيظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب.

قال حجة الاسلام الغزالي: الغضب شعلة نار مستكنة في طي الفؤاد. استكان الجمر تحت الرماد. يستخرجها الكبر الدفين في قلب كل جبار عنيد. استخراج الحجر الناري من الحديد. هو من نتائج الغضب الحقد والحسد وبهما هلك من هلك وفسد من فسد وحيث كان الحسد والحقد والغضب. مما يسوق العبد لمواطن العطب. وكان القصد الشرعي من وضع الشريعة اخراج المكلف عن داعية هواه. وهدايته لما به سعادة في دينه ودنياه. تتابعت الآيات والاحاديث في التحذير منها لينتهى اولو الالباب. ومن ذلك ما تلاه وزواه الامام البخاري رضي الله عنه في هذا الباب

استدل للحذر من الغضب اولاً بثلاثين كريمة اولها قوله تبارك وتعالى (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) قال جمهور اهل التفسير كباثر الاثم ما رتب عليه الوعيد او ما يوجب الحد او كل ما نهى الله عنه والفواحش ما فحش وعظم فحشه منها. وقيل المراد بالكباثر ما يتعاقب بالبدع واستخراج الشهوات وبالفواحش ما يتعلق بالقوة الشهوانية. وقوله. واذا ما غضبوا هم يغفرون. ما يتعلق بالقوة الغضبية.

وقال الفخر الرازي نقل صاحب الكشف عن ابن عباس رضي الله عنهما ان كبير الاثم هو الشرك وهو عندي بعيد لان شرط الايمان مذكور اولاً في صدر الآية وهو قوله جل اسمه ( وما عند الله خير وابقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ) وهو يغني عن عدم الشرك وقد اجاب في روح المعاني بانه لا تكرار بين قوله ( وما عند الله خير وابقى للذين آمنوا ) وقوله ( والذين يجتنبون كبائر الاثم ) ان اريد بكبير الاثم الشرك لان المراد الاستمرار والدوام . واجاب في روح البيان بان ذكر الايمان اولاً لا يغني لانه بالايمان لا يحصل الاجتناب عن مطلق الشرك الشامل للجلي والحفي بل عن الجلي فقط وقد اطلق عليه السلام الشرك على الرياء حيث قال : اتقوا الشرك الاصغر فالقول ما قاله ترجان القراء ان رضي الله عنه .

قلت الجواب الاول بمرتبة من الضعف لا تدفع البعد كما لا يخفى واما الجواب الثاني فربما يقال عليه انه انما يتم اذا كان مراد ابن عباس من الشرك الشرك الحفي . ويقال في جوابه ان جمع الكبائر باعتبار عدد انواع الشرك . وعليه فلا اشكال كما هو بين قال في كشف الاسرار : اضاف الكبائر الى الاثم لان ذنب الصغيرة مغفور اذا اجتنبت الكبيرة كما قال تعالى ( ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً ) قال الفخر الرازي روى سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال : كل شيء عصى الله فيه فهو كبيرة فمن عمل شيئاً منها فليستغفر الله فان الله لا يخلد في النار من هذه الامة الا راجعاً عن الاعتلام او جاحداً فريضة او مكذباً بقدر . وهذا القول ضعيف لوجوه الحجج الاولى . هذه الآية فسان الذنوب لو كانت باسرها كبائر لم يصح الفصل بين ما يكفر باجتناب الكبائر وبين الكبائر . الحجج الثانية قوله تعالى ( وكل صغير وكبير مستطير ) وقوله ( لا يفسد صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ) . الحجج الثالثة ان الرسول عليه الصلاة والسلام نص على ذنوب باعيانها انها كبائر كقوله ( الكبائر : الاشرار بالله ؛ واليمين الغموس ؛ وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ) وذلك يدل على ان من الذنوب ما ليس بالكبائر الحجج الرابعة . قوله تعالى ( وكرم اليكم الكفر والفسوق والمصيان ) وهذا صريح في أن المنهيات اقسام ثلاثة : اولها الكفر وثانيها الفسوق وثالثها المصيان

فلا بد من فرق بين الفسوق وبين العصيان ليصح العطف وما ذاك الا لما ذكرنا من الفرق بين الصفائر والكبائر . فالكبائر هي الفسوق والصفائر هي العصيان واستدل ابن عباس بوجهين احدهما كثرة نعم من عصي والثاني اجلال من عصي فان اعتبرنا الاول فنعم الله غير متناهية كما قال (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) وان اعتبرنا الثاني فهو اجل الموجودات واعظمها وعلى التقديرين وجب ان يكون عصيانه في غاية الكبر فثبت ان كل ذنب كبيرة والجواب من وجهين : الاول كما انه تعالى اجل الموجودات واشرفها كذلك اكرم الاكرمين وارحم الراحمين واغنى الاغنياء عن طاعات المطيعين وعن ذنوب المذنبين وكل ذلك يوجب خفة الذنب . والثاني هب ان الذنوب كلها كبيرة من حيث انها ذنوب ولكن بعضها اكبر من بعض وذلك يوجب التفاوت .

قلت ليس معنى قول حبر الامة : كل شيء عصي الله فيه فهو كبيرة ان الذنوب كلها كبائر متساوية في الاثم حتى تقوم عليه تلك الادلة التي قررناها وانما مراده انها بالنسبة لعظمة من عصي بها لا يطلق عليها صفائر كما هو صريح دليله فلا وجه لردهما . ويؤيد هذا ما قرره شهاب الدين القرافي في الفرق التاسع والعشرين بعد المائتين حيث قال : قد منع من اطلاق لفظ صغيرة على شيء من معاصي الله تعالى امام الحرمين وجماعة من العلماء . وقالوا لا يقال في شيء من معاصي الله صغيرة بل جميع المعاصي كبائر لعظمة الله تعالى . وقال غيرهم يجوز ذلك . واتفق الجميع على ان المعاصي تختلف في العدالة وانه ليس كل معصية يسقط بها العدل عن مرتبة العدالة فالخلاف حينئذ انما هو في الاطلاق فقط . ويدعم هذا ما قرره الحافظ ابن القيم في مدارج السالكين حيث قال : الذنوب تنقسم الى صفائر وكبائر بنص القرءان والسنة واجماع السلف واما ما يحكى عن ابي اسحاق الاسفراييني من ان الذنوب كلها كبائر وليس فيها صفائر فليس المراد انها متساوية في الاثم بحيث يكون اثم النظر المحرم كاثم الوطء الحرام وانما المراد انها بالنسبة الى عظمة من عصي بها كلها كبائر . وقد اختلف السلف في الكبائر اختلافا لا يرجع الى تباين وتضاد واقوالهم في ذلك متقاربة .

(يتبع)